

جريمة غسل الأموال - المراحل والأساليب

أ/ فريد علواش

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد خيضر - بسكرة.

Résumé:

Le phénomène de blanchiment des capitaux, fait partie des nouvelles formes de criminalité économiques et financières.

Ces pratiques illégales ont pris avec la mondialisation une ampleur et une dimension internationale organisée.

Pour cela, on à essayer d'aborder ce sujet à travers les étapes de blanchiment d'argent et les méthodes utilisée dans ce crime.

الملخص:

يعرف غسل الأموال على أنه عملية تستهدف إضفاء الشرعية على أموال تم الحصول عليها من مصدر غير مشروع، أي أن تكون هناك جريمة سابقة نتجت عنها عائدات وأموال، ويعتمد الجاني إلى محاولة إضفاء الشرعية على تلك الأموال بتوظيفها في مجالات تبدو كأنها مشروعة، والتالي يصبح ينعم بالأموال التي تم الحصول عليها من جريمة أو حصل عليها غيره من جريمة بكيفية علنية وكأنها أموال نظيفة. وبهذا فإن غسل الأموال يفسد الكيان الاقتصادي للدولة والنظام المالي والمصرفي كما يفسد الجهاز الإداري ورجال إنفاذ القوانين وتفسد الجهاز السياسي وتتحرف بالقيم الاجتماعية.

فنظرا لهذه الآثار السلبية سنحاول من خلال هذه الورقة أن نتعرف على المراحل التي تمر بها عملية غسل الأموال وكذا الوسائل التي يعتمد عليها غاسلو الأموال بأفعالهم تلك.

مقدمة:

لفظة "الجريمة" اصطلاح شائع يطلق على عدد من الأفعال التي تخالف قواعد القانون أو المجتمع أو الأخلاق أو الدين، فيقال: الجريمة الجزائية والجريمة المدنية والجريمة التأديبية، والجريمة الأخلاقية... وعلماء الإجرام، حينما يذكرون كلمة " جريمة " يقصدون بها في الأعم والأغلب، الجريمة الجزائية، وإن كان هذا لا ينفي اهتمامهم بأنواع الجرائم الأخرى في دراسة السلوك الإجرامي⁽¹⁾.

جريمة غسل الأموال جريمة عالمية:

بالنظر إلى حاجة جريمة غسل الأموال إلى شبكة من الأفراد والمنظمات فإنها كذلك وعلى عكس الجريمة التقليدية التي وفي غالب الأحيان ترتكب في إقليم دولة واحدة من الدول، فإن جريمة غسل الأموال في كثير من الأحيان ترتكب على أقاليم مختلفة ومتباعدة جدا في بعض الأحيان، حيث أن عملية غسل الأموال تتضمن في مراحلها عمليات نقل وتهريب الأموال غير المشروعة من مكان لآخر ومن دولة إلى أخرى يعتقد المجرم أن هذه الأموال ستكون في مأمن فيها وأنها بعيدة عن الشبهات وعن عيون السلطات الرقابية.

ويستفيد غاسلو الأموال لتحقيق هذه الغاية من الحدود المفتوحة بين الدول والتي زاد انفتاحها بعد إنفاذ أحكام اتفاقية التجارة العالمية، ومن المزايا التي توفرها التكنولوجيا الحديثة التي توفر لهم قنوات مباشرة تصلهم بأسواق المال العالمية دون عناء أو مشقة والمراكز المصرفية والتحويلات الالكترونية التي تتم من خلالها وبطاقات الإيداع والسحب التي تصدرها المصارف.

أولا / مراحل غسيل الأموال

لتحديد آلية غسيل الأموال هناك اتجاهان:

1- الاتجاه التقليدي:

والذي يقوم على أساس أن عملية غسل الأموال تتم من خلال ثلاث مراحل متتابعة أساسية ومستقلة من حيث درجتها وتعقيدها...⁽³⁾، كل مرحلة تمهد للمرحلة اللاحقة إلى

غاية الوصول إلى المرحلة النهائية التي يكون فيها المال قد انقطعت صلته تماما عن أصله الإجرامي وبالتالي يكون الغسيل قد تم إنجازه.

تنسب هذه النظرية التقليدية إلى خبراء Gafi...⁽⁴⁾ والتي ترى أن غسل الأموال

يتم من خلال المراحل التالية:

أ- **مرحلة التوظيف:** الإيداع: الإحلال: التوضيب: ⁽⁵⁾ الأمطار ⁽⁶⁾، كما يطلق عليها

أيضا مرحلة التمهيد Placement أو الإعداد للغسيل Prélavage⁽⁷⁾:

وهي العملية الأولى التي يبدأ فيها غاسل الأموال بالتخلص من الكميات الضخمة من النقود السائلة المتحصل عليها من النشاط الإجرامي الأصلي، حيث أن السيولة النقدية هي أكثر وسائل التبادل شيوعا في عالم الإجرام وتعد أكثر الوسائل قبولا بالنسبة للعديد من الناشطين في هذا العالم⁽⁸⁾... على أساس أن بقاء كميات كبيرة من النقود في هذه المرحلة يقوم صاحب المال القذر بتوظيف أمواله عن طريق بعض الأساليب التالية: التحويل والإيداع عن طريق البنوك، الصفقات النقدية⁽⁹⁾... إعادة الإقراض، الفواتير المزورة، النقود البلاستيكية، الإنترنت، وكذا أعمال أخرى مختلفة (المزادات للقطع الفنية النادرة أو السيارات القديمة الطراز، شراء المحلات التجارية أو المشروعات الصغيرة الفاشلة التي تصبح بعد فترة من أعظم الشركات الناجحة).

كما تلعب صالات القمار والكازينوهات، وشركات الصرافة دورا رئيسا في

عمليات غسل الأموال.

كما تعد مرحلة التوظيف المرحلة التي يتعرض فيها الغاسل لأكبر خطر فبالرغم

من أن الأموال غير المشروعة تكون قد قطعت - خلال هذه المرحلة - شوطا كبيرا في طريق إضفاء صفة المشروعية عليها، غير أن هذه الأموال غير المشروعة تكون لا تزال عرضة لاكتشاف أمرها لأنه ليس من العسير التعرف على من قام بعملية الإيداع للأموال ومن ثم علاقته بمصدر هذه الأموال سواء كان نفس الشخص الذي حقق الأموال أو من ينوب عنه في هذا المجال أو من خلال إحدى الشركات التي يمتلكها كشخصية اعتبارية⁽¹⁰⁾... فهذه المرحلة إذن هي أضعف حلقات غسيل الأموال مقارنة مع المراحل التالية⁽¹¹⁾...

وتحاول الأجهزة المعنية بمكافحة غسل الأموال تطوير وسائل وطرق بحثها ونشاطها إدراكا منها لصعوبة الأمر إذا ما تجاوزت هذه المرحلة.

ب- مرحلة التمويه: التعميم والتغطية والترقيد Laye ring Empilage أيضا
تسمى التشطير أو التفريق أو التجميع.

في هذه المرحلة يتم القيام بسلسلة متتابعة، معقدة وكثيرة من العمليات المالية والغاية منها الفصل أو القطع الصلة بين اصل النقود غير المشروعة محل الغسيل ومصادرها مع توفير التغطية القانونية ذات الصبغة المشروعة لها وبالتالي إعطاؤها غطاءا شرعيا وشريفا.

ومن أهم الوسائل المستخدمة في مرحلة التمويه: تكرار التحويل من حساب بنكي لحساب بنكي آخر، ويمكن بعد ذلك تحويل النقود، ولهذا الغرض يستعان بالوسائل الفنية المتطورة لضمان سرعة التحويل، ويتم اللجوء بصفة خاصة إلى شركة متخصصة في إجراء هذه التحويلات السريعة SWIFI*⁽¹²⁾، أو طلب القروض بضمان الأموال المودعة وتوظيف حصيلة القرض في اقتناء بعض الأصول المالية والعينية، أو شراء الأسهم والسندات ثم إعادة بيعها وتسديد القروض وبالتالي يعتم على المصدر غير المشروع للأموال حيث يصعب تتبعها أو ملاحقتها⁽¹³⁾...أو أن هذه الأموال تُغسل عينا من خلال شراء العقارات، السيارات الفاخرة، المجوهرات أو من خلال إعادة هيكلة وإصلاح بعض المؤسسات الفاشلة إذ تتحول إلى مؤسسات منتجة تدر أرباحا طائلة.

ومن أهم الوسائل المستخدمة في هذه المرحلة كذلك: التحويل عبر الوسائل الالكترونية، فعشرات الآلاف من هذه الوسائل ترسل كل ساعة، وتقدم للتاجر ميزة السرعة وتجنب الآثار المحاسبية والتوقيع والحجم اليومي المتزايد لحركة التداول⁽¹⁴⁾.
والغاية النهائية بالطبع إخفاء المصادر غير المشروعة للأموال لإبعادها عن الشبهة والمصادرة بالنتيجة.

وتجري يوميا عبر العالم عمليات مصرفية إلكترونية أو يدوية يتم من خلالها غسل الملايين من الدولارات المتصلة بأعمال الجريمة والاتجار بالمخدرات وغيرها من النشاطات غير المشروعة دون عوائق جغرافية تصنعها الحدود الإقليمية وقد أصبح

بإمكان غاسلي الأموال تحريك ونقل الأصول النقدية مهما بلغ حجمها من وإلى بقعة من العالم يتم خلطها بأموال ومشاريع اقتصادية تتسم بالمشروعية.

ومما سبق نلاحظ أن الأموال غير المشروعة التي يجري غسلها قد تظهر في أي مكان في العالم خصوصا في ظل الحملة العالمية لمكافحة هذه الظاهرة حيث ستدفع هذه الحملة بغاسلي الأموال ومن جراء الضغوط التي يعانون منها إلى الهروب إلى أماكن لا تخطر ببال في محاولة للتخلص من الضغوط والرقابة والملاحقة أو سعيًا وراء نسب أكبر من الأرباح.

ج- مرحلة الدمج، الإدماج، التكامل Intégration:

وتسمى أيضا: مرحلة العصر Essorage نسبة إلى المرحلة النهائية من غسل الثياب⁽¹⁵⁾.

وهي المرحلة الأخيرة النهائية والأكثر علانية في عمليات غسل الأموال، ومن شأنها إضفاء صفة "المشروعية" على الأموال المغسولة ذات الأصل غير المشروع، إذ تظهر وقد اندمجت في النظام المالي الشرعي، حيث بلغت من الأمان ما يكفي بما يمكن استثمارها بحرية في أية أنشطة أو أصول أخرى غير مشبوهة دون خشية المطاردة والمحاسبة والمصادرة.

ومن أكثر الاستثمارات المشروعة سهولة في وقتنا المعاصر اللجوء إلى المضاربة في الأسواق المالية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، ويستفاد فيها من الثروة الاتصالية الحديثة من خلال الانترنت حيث تنتقل الملايير من بلد إلى آخر في دقائق⁽¹⁶⁾.

إضافة إلى التسهيلات الائتمانية (القروض)، وفتح الاعتمادات المستندية اللازمة للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير وفتح الحسابات الجارية⁽¹⁷⁾ أو بيع وشراء العقارات بواسطة شركة غطاء Shell تشتري وتبيع⁽¹⁸⁾.

يذكر أن الأموال الملوثة لا تعود كلها إلى أوطانها بعد الغسل فالجزء الذي لا يعود، لا يأتي في شكل نقدي، بل مستترا في شكل سلعي أو خدمي أو عن طريق طرف ثالث قد يكون غيره الذي أسهم في تهريبه من داخل الاقتصاد أي أن خروج هذه الأموال يشكل خسارة صافية للاقتصاد القومي⁽¹⁹⁾.

المراحل الثلاث لعمليات غسل الأموال قد تحدث بشكل منفصل ومتميز، وقد تحدث في ذات الوقت، وبشكل متداخل وهذا هو الغالب بحسب آليات الغسل المتاحة والمتبعة وبحسب الأطراف المشاركة في عمليات غسل الأموال.

2 - الاتجاه الحديث: النظرية الحديثة.

تقوم هذه النظرية على أساس أنه ليس من المحتم أن تمر عملية غسل الأموال بالمراحل الثلاثة السابقة الذكر في النظرية التقليدية لأن القول بوجود نموذج موحد تمر من خلاله الأموال غير المشروعة التي يتم غسلها وإلباسها ثوب المشروعية يفترض وجود ظروف واحدة في كل حالة يتم فيها غسل الأموال سواء من حيث: نوعية الأشخاص حائزي الأموال المراد غسلها أو من حيث كمية هذه الأموال أو من حيث النظم القانونية التي يجري الغسل في ظلها (20).

ولأن فرضية وحدة الظروف سالفة الذكر نادرة التحقق فإنه من النادر تحقق تتابع المراحل التي تحدثت عنها النظرية التقليدية (GAFI).

لهذا فإن غسل الأموال قد يتم بعملية واحدة تمثل في نفس الوقت تلك المراحل الثلاثة، كما قد تندمج مرحلتان في عملية واحدة.

ويقسم أنصار النظرية الحديثة عمليات غسل الأموال تقسيما ديناميكيا

.Typologie Dynamique

أ- غسل بسيط.

ب- غسل مدعم.

ج- غسل متقن. (21)

أ- غسل بسيط: Blanchiment élémentaire

تستخدم في هذا النوع من الغسيل أقصر الدورات، كذا فنون وأساليب قليلة التعقيد لتحويل النقود القذرة إلى نظيفة، ويستعمل الغسيل البسيط إذا ما تعلق الأمر بعمليات ضئيلة الأهمية تهدف للاستهلاك الحال للأموال محل الغسيل أو استثمارها في مشاريع صغيرة يطبق هذا النوع في بلدان ومناطق ذات قيود قانونية محدودة أو منعدمة

ومثال الغسيل البسيط: ألعاب القمار واستثمار الأموال القذرة في أنواع من التجارة التي يتم التعامل فيها عادة بالنقد السائلة.

ب- الغسيل المدعم: Blanchiment élaboré

والهدف منه إعادة استثمار للأموال الناشئة عن الجريمة في أنشطة شرعية أكبر وأضخم حجما من المشاريع المنتهجة في النوع الأول، كما أن الغسيل المدعم يتحقق وينجز عادة في مناطق ذات قيود قانونية حازمة نسبيا في مواجهة ظاهرة غسل الأموال. وفي هذا النوع من الغسيل قد يتعلق الأمر بمبالغ ذات مصادر متنوعة سبق وأن خضعت للغسيل البسيط، ويستعان فيه بأساليب معقدة من خلال فنيين واستشاريين. ومثال الغسيل المدعم: تجارة المخدرات التي تدر أموال طائلة، فقد يقوم صاحب المال بغسيل جزء من أمواله عن طريق ألعاب القمار الوهمية والجزء الآخر بخلطه مع عائد احد المشروعات التجارية الصغيرة والباقي يضمه إلى عائد إيجار بعض الشقق التي قام بشرائها بأسماء من أفراد عائلته، ثم تجميع الأموال المحصلة من المصادر، إضافة إلى باقي المال الحاصل من الجريمة، ثم استخدام وسائل أكثر إحكاما، ثم إعادة توجيه مجموع المال قد يلجأ مثلا للمضاربة العقارية الصورية بالتالي خلق عدة شركات تجارية... المهم تبرير المداخل الكبيرة المفاجئة.

ج- الغسيل المتقن: Blanchiment Sophistique

في هذا النوع تستخدم أساليب مالية وتجارية بالغة الإتقان تجعل تتبع مصدر الأموال المستثمرة مستحيل إذ أن للقائمين عليه شركات موزعة على دول العالم كشركات الاستيراد والتصدير وشركات الطيران والبنوك، ويتم نقل الأموال بين هذه الشركات بطريقة سريعة واستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية.

ثانيا- أساليب غسل الأموال

وهي الطرق المختلفة التي يستخدمها مرتكبي الجريمة من أجل إخفاء الأصل الحقيقي للأموال وإظهارها في صورة مشروعة.

1- أساليب الغسيل في المجال المصرفي.

2- أساليب الغسيل في المجال غير المصرفي.

3- أساليب الغسيل باستخدام الانترنت.

1- أساليب الغسيل في المجال المصرفي:

أساليب غسيل الأموال في المجال المصرفي والبنكي:

Dans le secteur financier et bancaire

ويقصد بها أن يتم اعتبار البنك طرفا ضروريا في عملية الغسيل وما يتم من تحويلات في نطاقها ومنها:

أ-الإيداع والتحويل عن طريق البنوك: Le placement et l'operation de change:

وهي الصورة التقليدية لغسيل الأموال القذرة: حيث يتم إيداع الأموال المتحصلة من الجريمة في أحد الحسابات البنكية أو في عديد من الحسابات البنكية في بنوك مختلفة وبلدان مختلفة سواء لأنها تسمح بذلك (متواطئة) أو لأن تلك البنوك تحترم السر المصرفي يتم تحويلها بعد ذلك إلى البلد الذي يتم استثمارها فيه وهو في الغالب الوطن الأصلي للمودعين، وبهذا يكون البنك قد قام بعملية الغسيل وأظهرها بمظهر شرعي.

ب- إعادة الاقتراض: حيث دأب مرتكبوا نشاط غسيل الأموال بإيداع أموالهم لدى بنوك أحد الدول المتوافرة على أحد المزايا التالية:

- يتصف نظامها المصرفي والمالي بعدم التعقيد.

- عدم وجود ضرائب على الدخل.

- سهولة تأسيس وشراء الشركات.

- الاستقرار السياسي والنقدي.

- توفر وسائل التكنولوجيا الحديثة والسريعة.

ثم يتقدم الجاني بطلب قرض من المصرف الذي يتعامل معه بمبلغ معين، مستخدما الأموال المودعة في البلد الآخر كضمان للقرض⁽²²⁾، وبالتالي يحصل على القرض لأموال نظيفة المظهر يمكن التعامل بها في شراء ممتلكات أو عقد صفقات تجارية أو ما يشابهها من أنشطة⁽²³⁾.

ج- بطاقات الائتمان: Credit cards: يتم إصدارها إما عن طريق البنك وقد تشارك في عضوية إصدارها كافة البنوك على مستوى العالم تحت رعاية منظمة عالمية مثل الماستر كارد، الفيزا (Visa , Master card).

وقد تصدر البطاقة عن مؤسسة مالية واحدة، بحيث يتم الإشراف على عمليات الإصدار والتسوية مع التجار من قبل المؤسسات المصدرة، ومن بين هذه البطاقات American express⁽²⁴⁾، حيث يتم إصدار هذه البطاقات للعملاء للتعامل بها بدل من النقود ويستطيع حامل البطاقة أن يقوم بشراء البضائع من خلال استخدام بطاقة الائتمان فتتحول فواتير تلك البضائع إلى مركز إصدار البطاقات الرئيسي، والقيمة يتم سدادها من الفرع الذي تمت في بلده العملية، وبعد ذلك يتم طلب القيمة من حساب العميل لديه، ثم يقوم المشتري بعد ذلك ببيع هذه البضائع التي سبق وتم شراؤها بالبطاقة الائتمانية ويحصل على الثمن دون مروره بقنوات وقيود التحويلات⁽²⁵⁾...

ونشير أنه يمكن استخدام البطاقة المستورة أو المفقودة في اقتراض جريمة غسل الأموال سيما وأن هذه السرقة قد تكون حقيقية أو صورية، وبخصوص هذه الأخيرة، فإنه قد يكون متصوراً بغرض ارتكاب جريمة غسل الأموال حيث تكون البطاقة بحوزة الحامل الشرعي لها ولم تفقد أو تسرق، ويقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة الفقد أو السرقة من حيث إخطار البنك والمعارضة ومع ذلك يستمر في استخدامها للحصول على السلع أو الخدمات من التجار، كما أن التاجر قد يرتكب غشاً بقبول البطاقة المسروقة أو المفقودة في الوفاء، متواطئاً مع الجاني بعمل فواتير وهمية لا تقابلها مشتريات حقيقية مستخدماً في ذلك البطاقة اليدوية⁽²⁶⁾...

د- البطاقات الذكية: Smart card: وهي تكنولوجيا نشأت في إنجلترا وامتد العمل بها في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقوم الكارت الذكي بصرف النقود التي كان قد سبق تحميلها من العميل مباشرة إلى القرص المغناطيسي عن طريق ماكينة تحويل آلية ATM، أو أي تلفون معد لهذا الغرض. ويزيد الأمر خطورة أن للكارت الذكي خاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزنة على القرص الخاص به⁽²⁷⁾. Clip.

تمتاز هذه البطاقات بأنها تمكن مستخدميها الاستغناء عن الأوراق النقدية وذلك بإضافة القيمة النقدية على رقاقة إلكترونية موجودة على البطاقات Electronique حيث تعمل الرقائق على تتبع رصيد البطاقة بعد كل عملية يتم القيام بها.

ويمكن استخدام هذه البطاقات في عمليات الشراء، حيث تتيح هذه الرقاقة لأجهزة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق على تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها حيث لا يقوم التاجر بالاتصال بالبنك أو الشركة المصدرة لهذه البطاقة للحصول على موافقته لتنفيذ العملية المطلوبة، كما يمكن استخدام البطاقة في عمليات السحب من الصراف الآلي.

ويمكن لصاحب الحساب بموجب هذا الكارت أن يسحب الأموال إلكترونياً خلال لحظات من أي مكان في العالم، والذي يحدث عملاً أن غاسل الأموال إذا وضع ماله بعملة محلية ليس لها سعر صرف مناسب بالقياس إلى العملات الأجنبية ذات الغطاء القوي كالدولار والإسترليني واليورو مثلاً، فإنه يلجأ إلى الدول التي تتعامل بهذه العملات ويسحب أمواله إلكترونياً خارج الحدود دون مخاطرة تذكر والثانية أنه يمكن فتح حساب جديد في الخارج بعملة قوية ومصدر مشروع⁽²⁸⁾...

وهناك صعوبة للتوصل إلى حقيقة التعاملات التي أجريت باستخدام هذه البطاقات من قبل السلطات المختصة بالرقابة على غسيل الأموال ويزداد الأمر صعوبة كون الأطراف مجهولة⁽²⁹⁾...

وأكثر عمليات الغسيل خطورة التي حدثت باستخدام هذه الكروت الممغنطة أنه قد تم بناء ماكينة صرف آلي مزورة عن طريق مجرمي الغسيل في أمريكا استطاعوا عن طريقها معرفة الأرقام السرية للعملاء الذين استخدموا ثم قاموا بتزوير هذه البطاقات واستخدامها في السحب عن طريق المنافذ الحقيقية للسحب وبالتالي تم الاستيلاء على مبالغ طائلة⁽³⁰⁾، ومثلاً في بريطانيا فإن حجم الخسائر المترتبة عن تزوير بطاقات السحب الإلكتروني من الرصيد بلغ عام 1993: 400 مليون جنيه إسترليني، وفي البلاد العربية تشير الإحصائيات في الأردن أن الخسائر الناجمة عن سرقة وتزوير الكروت الممغنطة قد بلغت 52 ألف دولار عام 1994، وفي الإمارات تم ضبط 22 بطاقة مزيفة عام 1994،

وان أكثر الدول التي يتم تزيف بطاقات الائتمان بها هي دول المشرق الأقصى ونيجيريا وجامايكا أن حوالي 90% من جرائم تزيف بطاقات الائتمان الالكترونية ترتبط بأفراد من أصول آسيوية⁽³¹⁾...

2 - أساليب الغسيل في المجال غير المصرفي: Secteur non Bancaire

وهو من الأساليب الشائعة، حيث لا يكون فيه البنك وبسيطا في عملية الغسيل.

ومن بين هذه الأساليب:

أ- الصفقات النقدية: يتم تحويل العملة المحلية الضعيفة المتجمعة من الأعمال غير المشروعة إلى عملة أجنبية قوية، أو شراء الذهب، المجوهرات ذات القيمة العالية، أو القطع الأثرية أو الفنية النادرة، مرتفعة الثمن أو شراء السيارات الباهضة كل هذا يتم نقدا دون إبلاغ السلطات لمعرفة المصدر الحقيقي للأموال والنتائج تحويل شكل تلك الأموال القدرة إلى أموال ممتلكات تظهر في صورة مشروعة.

ب- الفواتير المزورة أو الصفقات الوهمية:

وهي من الأساليب التقليدية التي تتم من خلال عمليات الاستيراد والتصدير فصاحب الأموال القدرة يقوم بإنشاء أو شراء عمل تجاري في البلد الذي تجلب منه الأموال، ويقوم بنفس الشيء في البلد الذي تودع الأموال فيه، وتتمثل عملية الغسل في هذه الحالة في شراء أو بيع السلع والخدمات عن طريق عمليات صورية حيث يشتري الغاسل للأموال سلعا من الشركات التي يراد تحويل الأموال إليها، وذلك بأحد الصور الآتية⁽³²⁾...

رفع قيمة السلع أو الخدمات الواردة في الفاتورة ويكون الفرق هو المال المغسول.

إرسال فواتير مزورة كلية فيكون المال الإجمالي المدفوع هو المال المغسول.

ج- استخدام شركات وهمية أو الواجهة: front companies

هي شركات أجنبية مستترة يصعب على الحكومات الإطلاع على مستنداتها المالية كما أنها كيانات بدون هدف تجاري⁽³³⁾...

ويتم تأسيس الشركات بأموال المنظمين وتأسيسها يأتي لإخفاء النشاطات الجرمية غير المشروعة وغسيل الأموال، وفي الواقع لا تزاو هذه الشركات أية نشاطات حقيقية بمعنى أن هذه الشركات صورية وتسمى كذلك شركات الواجهة، ولا توجد أية صعوبة لدى بعض الدول في تأسيس مثل هذه الشركات، فبعض الدول تتطلب إعداد وثائق التأسيس لدى الدوائر المعنية واستخدام شخص في ذات الدولة ليكون مديرا تنفيذيا لهذه الشركة أو محاميا يعمل كوكيل عنها⁽³⁴⁾...

يمكن غسيل الأموال عن طريق هذا النوع من الشركات بأساليب متعددة منها شراء البضائع الأجنبية لدولة تتميز تشريعاتها الضريبية والمالية والرقابية بالتساهل وعدم التعقيد⁽³⁵⁾...

ومن الأساليب كذلك خلق قضية وهمية بين شركتين والغرض هنا أن تكون الشركتان تلعبان لنفس المنظمة الإجرامية إحداها لا يوجد لها قيود أو رقابة على مصدر أموالها والأخرى موجودة فيه نظام قانوني صارم.

حيث يتم إثارة نزاع قانوني بين الشركتين ينتهي بالتصالح وقبول الشركة الموجودة في البلد ذات النظام المالي الصارم ويحكم لها، بحيث تقوم الشركة الأخرى برد المبلغ كله أو بعضه وهو أصلا من الأموال القذرة التي تم إيداعها في حساب الشركة⁽³⁶⁾...

د- الشركات الورقية: وهذا النوع من الشركات يتم إنشاؤه على الورق من خلال تسجيلها في السجلات الرسمية بسهولة ودون أن يعلم بها أحد، وتقوم بهذه العملية إدارة تقوم بفتح شركة تختار اسما لها ونوعا من النشاط على الورق، ثم تفتح حساب في البنك، وفي الإدارة الرسمية التي سجلت فيها اسم الشركة لا يتم وضع اسم رئيس مجلس الإدارة ولا حتى اسم مالكة، وبعدها يتم فتح حساب باسم الشركة دون ذكر اسم أي شخص، ويكتفي فقط بمجرد توقيع مع رقم الحساب، وعندما تعمل هذه الشركة فإنها تقوم بترحيل الأموال من بعض الدول وإيداعها في حساب الشركات الورقية دون أن يعلم بها أحد⁽³⁷⁾...

هـ- شركات التأمين: يتم غسيل الأموال عن طريق شركات التأمين وذلك بعدة أساليب منها يقوم الشخص بشراء وثيقة تأمين ذات قسط سنوي ولصالح شركة ما أو اسم مزيف، ويقوم بعد ذلك من صدرت الوثيقة لصالحه وبعد فترة وجيزة بإلغائها مع التزامه بالشروط

الجزائية المتفق عليها في عقد التأمين برد قسط التأمين بأكمله إلى المؤمن له بشيك، إرسال المبلغ بناء على طلب صاحب المصلحة إلى حساب له في أحد البنوك.

وقد يقوم غاسل الأموال بشراء وثائق التأمين ويقوم بتجميع مبالغ ضخمة من السيولة النقدية، ثم يسرع في أخذ قروض بموجب الوثائق وبطبيعة الحال فإن هذه القروض لإبعاد تسديدها.

و- تهريب العملة: تتم عملية تهريب المتحصلات النقدية غير المشروعة والناجمة عن عمل غير مشروع إما عن طريق النقل المادي حيث يقوم المتورطون بأنفسهم في العملية أو عن طريق أشخاص آخرين، ويتم نقل هذه النقود بواسطة وسائط النقل المختلفة إلى خارج البلاد.

وقد تتم العملية عن طريق إيداع الأموال في أحد المصارف أو أي مؤسسة مالية في حساب جاري قائم أساساً، بحيث يجعل من الممكن نقلها بحرية، وتكون هناك صعوبة في تمييز هذه الأموال عن الأموال غير المشروعة والمودعة في نفس الحساب مسبقاً بعد أن يتم تحويلها عبر منظومات مالية من خلال التحويلات البنكية⁽³⁸⁾...

ز- المكاسب الوهمية من ألعاب القمار: ويتم غسل الأموال بواسطة هذا الأسلوب، وذلك بأن يكون هناك تواطؤ بين اللاعبين، حيث يعتمد كافة اللاعبين للخسارة حتى يربح أحدهم، وتكون النقود التي يربحها هي مجمل الأموال القذرة.

وقد يقوم غاسل الأموال كذلك بشراء كميات كبيرة من الفيش ويسدد قيمتها نقداً أو إيداع النقود لدى الكازينو بحجة المقامرة لاحقاً، ثم يقامر بمبلغ زهيد في الكازينو أو لا يقامر على الإطلاق، بعد ذلك يقوم بإغلاق حسابه لدى الكازينو وإعادة الفيش مقابل شيك باسمه واسم شخص آخر، ويودع قيمته في حساب غاسل الأموال بحيث يبدو وكأنه حصل على المبلغ مما اكتسبه في المقامرة.

3 - غسل الأموال باستخدام شبكة الإنترنت:

تستخدم شبكة الإنترنت في هذه الأيام لعمليات غسل الأموال، وقد زاد في ذلك ظهور التجارة الإلكترونية وهناك عدد من الأساليب تستخدم فيها شبكة الانترنت في عملية غسل الأموال ومن ذلك:

أ- بنوك الانترنت:

تستعين الخدمات المصرفية الالكترونية بشبكة الانترنت بهدف خدمة الزبائن وتسهيل تنفيذ إجراء العمليات المصرفية كتحويل الأموال ودفع الالتزامات والاستفسار عن الرصيد وغيرها. وتحتاج هذه البنوك لطرح هذه الخدمة عبر الانترنت إلى خادم حاسوبي ووسائل اتصال، بحيث يقوم العميل بالدخول إلى موقع البنك عبر شبكة الانترنت، وبعد ذلك يدخل العميل على حسابه بواسطة الرقم السري المعطى له من قبل البنك ليقوم بالعمليات المصرفية المختلفة⁽³⁹⁾.

ويتم استخدام هذه الطريقة في غسيل الأموال وذلك بالقيام بعمليات الإيداع والتحويل من حساب لآخر ومن بلد لآخر بهدف إضفاء الشرعية على مصدر الأموال القذرة ولا توجد آلية محددة لضبط كيفية التأكد من الخدمات المقدمة عبر الانترنت.

ب- النقود الالكترونية:

النقود الالكترونية أو الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها وهي على عدة أشكال، وشبكة الانترنت تستخدم لإجراء بعض عمليات الشراء في فترة وجيزة من الزمن دونما حواجز أو إعاقات جغرافية أو مصرفية، حيث يتم تمرير النقود الالكترونية عبر شبكة الانترنت وبصورة فورية ودون الحاجة إلى وسيط مالي كالبنوك والنقود الالكترونية تكون مخزنة على كارت (بطاقة) به ذاكرة رقمية والذاكرة الرئيسية تكون موجودة في المؤسسة والتي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

وتسمح النقود الالكترونية بتنفيذ العملية مباشرة عن طريق الانترنت ولا تكون هناك حاجة إلى الاتصال مع وسيط حيث تنقل العملية مباشرة بين طرفين دون تدخل البنك وجهة أخرى ويمكن الحصول على النقود الالكترونية على كارت ذكي، وهذه العمليات المالية المجهولة تشكل حلما لغاسلي الأموال وتمتاز النقود الالكترونية بأن تكلفة تداولها زهيدة ولا تخضع للحدود وأنها بسيطة وسهلة الاستخدام حيث أنها تعفي من ملء الاستثمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف كما أنها تسرع عمليات الدفع.

الخاتمة:

في الأخير نقول إن جريمة غسل الأموال حقيقة جريمة لها آثار بالغة الأهمية على الاقتصاد الوطني والدولي خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والتطور التكنولوجي الذي عرفه المجتمع الدولي.

ويمكن الجزم أن هذه الجريمة هي أخطر من الجريمة الأصلية التي يحصل منها المال محل الغسل إذ تهدف إلى إبعاد وتمويه السلطات عن متابعة المجرمين ومعاقبتهم وذلك بطمس آثار الجريمة وهذا من خلال المرور بجملة من المراحل التي هي غاية في التعقيد، وبإتباع أساليب متطورة جدا واستغلال ما تتيحه التكنولوجيا من وسائل لنقل الأموال من دولة إلى أخرى في وقت وجيز.

وحتى يمكن التصدي لهذه الجريمة الآفة، على الدول أن تتعاون فيما بينها، وذلك بصياغة نصوص مجرمة ووضع آليات لتسليم المجرمين وتحسين أداء النظام المصرفي نظرا للدور الذي يلعبه في تنامي هذه الجريمة.

الهوامش:

- 1- عبود السراج، الوجيز في علم الإجرام والعقاب وعلم العقاب، منشورات جامعة دمشق، 2000.
- 2- محمد إبراهيم زيد، الجريمة المنظمة تعريفها أنماطها وجوانبها التشريعية، أكاديمية نايت العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص.33
- 3- محمد كبش، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة 02، 2001، ص.33
- 4- GAFI، groupe d action، تكونت من قبل رؤساء الدول والحكومات برئاسة لجنة المنظمات الأوروبية في اجتماع المنعقد بباريس في الفترة 14 إلى 15 جويلية سنة 1979
- 5- نعيم مغيب، تهريب وتبييض الأموال، دراسة في القانون المقارن، ط1، 2005، ص.23
- 6- عصام إبراهيم الترساوي، غسيل الأموال، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص.15
- 7- محمود كبش، المرجع السابق، ص.34
- 8- أروى فايز الفاعوري، إناس محمد قطيشات، جريمة غسيل الأموال "المدلول العام والطبيعة القانونية" دراسة مقارنة، عمان، دار وائل للنشر، 2002، ص.70
- 9- يتم تحويل العملة المحلية الضعيفة المتجمعة من الأعمال غير المشروعة إلى ذهب أو مجوهرات... أو غيرها من الأموال التي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية القوية وإيداعها في البلد الأجنبي نفسه، كما تعقد الصفقات النقدية بشراء السيارات الباهضة الثمن أو القطع الفنية النادرة نقدا دون إيلاع السلطات لمعرفة المصدر الحقيقي للأموال.
- 10- صفوت عبد السلام عوض، "الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات" القاهرة، دار النهضة العربية، 2003، ص.38
- 11- أمجد سعود قطيشات، جريمة غسيل الأموال، دراسة مقارنة، عمان، دار الثقافة، 2006، ص.38.
- 12- محمود كبش، المرجع السابق، ص.36.
- * Swift: اختصار لاسم الشركة العالمية للاتصالات السلوكية المالية بين البنوك Society for word wide interbank financial to comunication، إذ بفضل هذه الشركة يمكن لأي مبلغ من النقود أن ينتقل عبر العالم في خلال ساعات محدودة.

- 13- صفوت عبد السلام عوض، المرجع السابق، ص.39
- 14- محمد محمد مصباح القاضي، ظاهرة غسل الأموال ودور القانون الجنائي في الحد منها، مصر، دار النهضة العربية، 2000، ص.18
- 15- محمود كبش، المرجع السابق، ص.37
- 16- أروى فايز الفاعوري، إيناس قطيشات، المرجع السابق، ص.73
- 17- صفوت عبد السلام عوض، المرجع السابق، ص.43
- 18- محمد محمد مصباح القاضي، المرجع، ص.25
- 19- صفوت عبد السلام عوض، نفس المرجع، ص.44
- 20- محمود كبش، المرجع السابق، ص.37
- 21- محمود كبش، نفس المرجع، ص.41
- 22- بابكر الشيخ، غسل الأموال، آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسل الأموال، عمان، دار مكتبة.
- 23- سمير الخطيب، مكافحة عمليات غسل الأموال "التعاون الدولي ودور المؤسسات المصرفية والمالية في مجال مكافحة، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2005، ص. 18
- 24- أشرف شمس الدين توفيق، تجميع غسل الأموال في التشريعات، المقارنة، مصر، دار النهضة العربية، 2001، ص.16
- 25- جلال وفاء محمد، "دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، للنشر، 2000، ص.37.
- 26- حسني العيوطي، الأموال القذرة، القاهرة، دار أخبار اليوم، ص.60
- 27- جميل عبد الباقي الصغير، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، الكتاب الأول، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، مصر، دار النهضة العربية، 1992، ص.32
- 28- مراد رشدي، غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية 26 إلى 28/04/2003، دبي.
- 29- أشرف شمس الدين توفيق، المرجع السابق، ص.20
- 30- حمدي عبد العظيم، غسل الأموال في مصر والعالم، ص.96
- 31- هدى حمد قشقوش، جريمة تبييض الأموال في نطاق التعاون الدولي، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص.63
- 32- سمير الخطيب، المرجع السابق، ص.18، كذلك هدى قشقوش، المرجع السابق، ص.64
- 33- نادر شافي عبد العزيز، تبيض الأموال دراسة مقارنة، دون دار نشر، دون سنة نشر، ص.166
- 34- نائل عبد الرحمن، جرائم تبييض الأموال، المرجع السابق، ص.11
- 35- هدى حامد قشقوش، المرجع السابق، ص.12
- 36- محمود كبش، المرجع السابق، ص.55
- 37- نادر شافي عبد العزيز، المرجع السابق، ص.167
- 38- نائل عبد الرحمن، جرائم تبييض الأموال، المرجع السابق، ص.09.
- 39- جلال وفاء محمد، المرجع السابق، ص.34.